ممارسات إدارة الأرباح ومدى انتهاجها في شركات المساهمة
–دراسة قياسية لمجموعة من الشركات الجزائرية –

Earnings Managements Practices in Joint-Stock Companies
-An empirical Study of a Group of Algerian Companies-

زينب غزالي[1]، رحمة غزالي[2]
[1] جامعة فرحات عباس سطيف 1، ghezali19@yahoo.fr
[2] جامعة فرحات عباس سطيف 1 ghazali19rahma@yahoo.

تاريخ الاستلام: 2019/06/09 تاريخ المراجعة: 2019/06/15 تاريخ القبول: 2019/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أحد الممارسات المحاسبية الاحتيالية والتي يصطلح عليها ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال التطرق إلى أهم الدوافع التي تجعل المديرين يقومون بإدارة أرباح شركاتهم، اضافة إلى أهم الأساليب التي يستخدمونها في سبيل تحقيق ذلك؛ بعد ذلك قمنا باختبار مدى قيام مجموعة من الشركات المساهمة الجزائرية بممارسات إدارة الأرباح من خلال استخدام "نموذج جونز المعدل".

لقد توصلت الدراسة الى أنه توجد بعض الشركات لم تقم بإدارة أرباحها خلال سنوات معينة؛ بينما قامت شركات أخرى باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب أحيانا، وبشكل سالب أحيانا أخرى، وذلك بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح المعلن عنها؛ إلا أنه بعد اختبار معنوية قيام الشركات بإدارة الأرباح تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات التي تقوم بادرة أرباحها والشركات التي لا تقوم بإدارة الأرباح.

كلمات مفتاحية: إدارة الأرباح، مستحقات كلية، مستحقات اختيارية.

تصنيف JEL: M41

Abstract:

In this study we seek to determine one of the accounting fraudulent practices called earnings management practices, so that we discuss the motivations that make directors manage earnings of their companies, and the most important technics used to achieve their goals. After that we test the earnings management practices in a group of Algerian companies using “Modified - Jones Model”.

The study found that there are some companies didn’t manage their earnings during certain years, while others use discretionary accrual in a positive or a negative way to inflate or reduce announced earnings. However, after testing the hypothesis, it showed no statistically significant differences between companies manage their earnings and companies don’t.

Key words: Earnings Management Practices, Total Accrual, Discretionary Accrual.
JEL Classification: M41.

المؤلف المرسل: غزالي زينب، الإيميل: ghezali19@yahoo.fr

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. مقدمة

إن التطور الكبير الذي يشهده مجال الأعمال أدى إلى ظهور أساليب وتقنيات حديثة في عدة مجالات مثل: الضرائب، المالية، المحاسبة، ولأن هذه الأخيرة تلعب دورا كبيرا في إعداد القوائم المالية، فإن أي تلاعب بالمبادئ أو السياسات المحاسبية سيؤثر على موثوقية التقارير المالية التي بدورها تؤثر على صورة الشركة واظهارها على غير وضعيتها الحقيقية، وهو ما يؤدي كذلك إلى تضليل المستثمرين والأطراف ذات المصلحة والتأثير على قراراتهم.

تعتبر الممارسات المحاسبية الاحتيالية سببا هاما من بين الأسباب التي أدت إلى انهيار العديد من الشركات الكبرى وحدوث عدة أزمات مالية عالمية، وذلك من خلال إما استغلال المرونة المتوفرة في المبادئ المحاسبية والتي تتيح الفرصة أمام المديرين للاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية الممكنة التطبيق، أو من خلال انتهاك هذه المبادئ بأساليب تعسفية من أجل الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها؛ حيث تؤدي القرارات التي يتخذها المديرون في هذا الشأن إلى التأثير على الأرقام الواردة في القوائم المالية وتضليل مستخدميها.

ومن بين أكثر الممارسات المحاسبية الاحتيالية التي حظيت ولاتزال باهتمام واسع من قبل الباحثين والمهنيين لما لها من تأثير على رقم الأرباح المعلن عنه، ممارسات "إدارة الأرباح" ، حيث يسعى المديرون من وراء هذه الممارسات الى اخفاء الأداء الفعلي للشركة بغرض تحقيق مصالحهم الشخصية أو مصالح أطراف معينة دون أخرى، ويتم ذلك إما بتضخيم الأرباح المعلن عنها على غير الحقيقة أو تخفيضها.

1.1 اشكالية الدراسة

إن الأثر السلبي الذي تخلفه الممارسات المحاسبية الاحتيالية على دقة وموثوقية التقارير المالية التي يفترض أن تعبر عن الوضعية الحقيقية للشركة والتي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الصحيحة والمبنية على أساس سليم، جعلنا نتساءل حول أحد أشكال هذه الممارسات والتي يطلق عليها ممارسات ادارة الأرباح ومدى انتهاجها في البيئة الجزائرية.

من خلال ما سبق، يمكن صياغة اشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى قيام الشركات الجزائرية محل الدراسة بانتهاج ممارسات ادارة الأرباح ؟

2.1. فرضية الدراسة

من أجل الاجابة عن اشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية بالشكل التالي:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لقيام الشركات الجزائرية محل الدراسة بانتهاج ممارسات ادارة الأرباح.

H1: توجد فروق ذات دلالة احصائية لقيام الشركات الجزائرية محل الدراسة بانتهاج ممارسات ادارة الأرباح.

3.1. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من ضرورة التعرف على الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والأساليب الاحتيالية التي يستخدمها المحاسبون والمديرون من أجل اظهار الأرقام المحاسبية بالشكل الذي يخدم مصالحهم دون الاخذ بعين الاعتبار باقي الأطراف ذات المصلحة، ولذلك فقد سعينا من خلال هذه الدراسة الى التطرق لممارسات إدارة الأرباح التي تعتبر واحدة من أكثر الممارسات الاحتيالية التي تؤثر على رقم الأرباح المعلن عنه وبالتالي على موثوقية التقارير المالية، حيث أصبح من الضروري التعرف على مثل هذه الممارسات ومحاولة اكتشافها ومنعها.

4.1. أهداف الدراسة

تمثلت أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- القاء الضوء والتعرف أكثر على أحد أهم الممارسات الاحتيالية والتي هي ممارسات إدارة الأرباح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- معرفة مدى استخدام هذه الممارسات في البيئة الجزائرية من خلال قياس مدى قيام مجموعة من الشركات الجزائرية بانتهاج ممارسات ادارة الأرباح.

5.1. نموذج الدراسة

من أجل قياس ممارسات إدارة الأرباح والذي يمثل الهدف الرئيسي للدراسة سيتم استخدام نموذج "جونز المعدل 1995"، والذي سنتطرق اليه بالتفصيل في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة.

6.1. التعاريف الإجرائية

تتمثل أهم التعاريف الاجرائية لهذه الدراسة فيما يلي:

- **المستحقات**: هي الفرق بين صافي الربح والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.
- **المستحقات الاختيارية**: تنشأ عند استخدام أساس الاستحقاق بشكل يؤثر على رقم الأرباح، وذلك من خلال قيام بعض المديرين باستخدام التقدير الشخصي على بعض الحسابات مثل: الديون المشكوك فيها، المؤونات، الايرادات المؤجلة.
- **المستحقات غير الاختيارية**: عبارة عن استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الايرادات والمصروفات دون محاولة الإدارة استخدام حكمها الشخصي لتحقيق مصلحة خاصة، أي أنها تتعلق بمستوى النشاط العادي للشركة (وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما).
- **إدارة المستحقات**: يقصد بها ما يقوم به المديرون من الرفع أو التخفيض في مستويات المستحقات من أجل الوصول إلى رقم الأرباح المستهدف.
- **إدارة الأرباح**: أحد أهم الممارسات الاحتيالية التي يقوم من خلالها المديرون بالتأثير على رقم الأرباح المعلن عنه، من أجل تحقيق أهدافهم الشخصية أو أهداف أطراف معينة دون باقي الأطراف ذات المصلحة.

7.1. الدراسات السابقة

لإنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على العديد من الدراسات التي اهتمت بقياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

دراسة (Roychowdhury s. , 2006) بعنوان: **"إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية"**

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، حيث قامت الباحثة بأخذ جميع الشركات المقيدة على قاعدة البيانات compustat للسنوات الممتدة من 1987-2001؛ وتوصلت إلى أن بعض المديرين ومن أجل تجنب الابلاغ عن الخسائر السنوية قاموا بالتلاعب بالأنشطة الحقيقية من خلال تخفيض الأسعار لزيادة المبيعات مؤقتا، الافراط في الانتاج من أجل تخفيض التكلفة الوحدوية للسلع المباعة، إضافة إلى تخفيض النفقات التقديرية لتحسين مستوى هامش الربح.

دراسة (Chekili، 2012) بعنوان: "**أثر بعض آليات الحوكمة على إدارة الأرباح: دراسة تجريبية في السوق التونسية**"

سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الحوكمة على إدارة الأرباح في مجموعة من الشركات التونسية تقدر بـ 20 شركة للفترة الممتدة من 2000 إلى 2009، حيث استخدمت الباحثة "نموذج كوثاري kothari & al, 2005" لقياس المستحقات الاختيارية؛ وهو نموذج اعتمد في صياغته على "نموذج جونز المعدل 1995" المستخدم في هذه الدراسة، إلا أنه يعتبر أكثر تطورا بسبب التحسينات التي أدخلت عليه. وبعد اختبار فرضيات الدراسة توصلت الباحثة إلى وجود علاقة بين آليات الحوكمة وإدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية.

دراسة (Okolie، 2013) بعنوان: "**جودة التدقيق والمستحقات كبديل لإدارة الأرباح في الشركات النيجيرية المدرجة**".

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى وجود علاقة بين جودة التدقيق الخارجي وإدارة الأرباح، بالتطبيق على عينة مكونة من 57 شركة مدرجة في بورصة نيجيريا للفترة الممتدة من 2006 إلى 2011؛ حيث استخدم الباحث "نموذج جونز 1991"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتقدير المستحقات الاختيارية كبديل لقياس ممارسات إدارة الأرباح، (وهو نفس النموذج الذي استخدمناه في هذه الدراسة) وبعد قياس جودة التدقيق الخارجي، توصل إلى وجود علاقة عكسية بينها وبين المستحقات الاختيارية، أي كلما ارتفعت جودة التدقيق الخارجي انخفضت ممارسات إدارة الأرباح.

أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، هو أنها اهتمت بقياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية لمجموعة من الشركات الجزائرية، وذلك من أجل اثراء المواضيع المتعلقة بالممارسات الاحتيالية بصفة عامة، والمتعلقة بإدارة الأرباح بصفة خاصة واعطاء الجانب التطبيقي لمثل هذه المواضيع في البيئة الجزائرية حيزا أكبر.

2. مفهوم إدارة الأرباح

تعددت التعاريف التي قدمت لإدارة الأرباح ومن أهمها ما يلي:

- عرفت (Schipper ، 1989) إدارة الأرباح على أنها: "تدخل المديرين المتعمد في عملية اعداد المعلومات المالية بهدف تحقيق بعض الأهداف الشخصية".

- في حين عرفها (عيسى، 2008) كما يلي: " أي سلوك تقوم به الإدارة، يؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل".

- أما (Healy & Wahlen, 1999) فقد أعطيا تعريفا لإدارة الأرباح من خلال الدوافع للقيام بذلك كما يلي: "إدارة الأرباح تحدث عند استخدام المديرين الحكم الشخصي في عملية التقرير المالي وفي هيكلة العمليات، من أجل تغيير مدلول التقارير المالية، إما لتضليل بعض الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في هذه التقارير".

من خلال ما سبق يمكن استخلاص النقاط التالية حول إدارة الأرباح:

- إدارة الأرباح عبارة عن سلوك ينعكس على ممارسات تسعى من خلالها إدارة الشركة إلى التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه؛
- يهدف المديرون من وراء ممارسات إدارة الأرباح إلى تغيير مدلول التقارير المالية لتظهر بشكل يخدم مصالحهم الشخصية، ويتم ذلك من خلال التلاعب ببعض البنود من خلال استخدام السلطة التقديرية والأحكام الشخصية للمديرين؛
- تعتبر ممارسات إدارة الأرباح التي تستغل المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP* تشويها لتطبيق هذه المبادئ، إلاّ أن نتائجها وتأثيراتها تكون أقل ضررا من الممارسات التي تخرج عن حدود GAAP؛
- قد يكون التلاعب بالأرباح المعلن عنها ضمن حدود المعايير المحاسبية المتعارف عليها، عملا قانونيا؛ إلا أنه ليس دائما عملا أخلاقيا.

3. دوافع القيام بإدارة الأرباح

رغم اختلاف الدوافع التي تجعل المديرين يقومون بإدارة الأرباح إلا أنها تسعى إلى تحقيق غاية مشتركة وهي اظهار التقارير المالية التي تعبر عن أداء الشركة بشكل معين يخدم هدف أو أهدافا معينة، وقبل التطرق لمختلف هذه الدوافع فانه ينبغي الاشارة إلى أنه يوجد اختلاف حول دوافع القيام بإدارة الأرباح والذي يمكن توضيحه حسب وجهات النظر المختلفة كما يلي:

- وجهة النظر المعلوماتية Informational Perspective: ينظر هذا الجانب لممارسات إدارة الأرباح نظرة تفاؤلية تساعد على تحسين مدلول التقارير المالية للشركة، باعتبار أن المديرين لهم معلومات أكثر من غيرهم حول شركاتهم والآفاق المستقبلية لها، وعليه فإنه من الواجب عليهم الالتزام بإيصالها للمستثمرين حتى يتمكن هؤلاء من تقييم الأوراق التي يجرى عليها التداول بشكل صحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفقا لنظرية الإشارة يعتبر الاختيار بين السياسات المحاسبية وسيلة يمكن استخدامها للإشارة، وبالتالي فإن ممارسة إدارة الأرباح يمكن تفسيرها أيضا على أنها رغبة المديرين في بعث إشارات في سوق رأس المال حول الأداء المستقبلي للشركة من خلال المعلومات التي في حوزتهم(Fakhfakh Ben Amar, 2009) .

- **وجهة النظر الانتهازية** Opportunistic Perspective: يركز هذا الجانب على أن استغلال المديرين للتباين في المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للشركة يساعد على تعظيم منافعهم (عقود المكافآت، عقود الديون)، وبالتالي تضليل المستثمرين من خلال تقديم معلومات غير موثوقة (مثل تضخيم رقم الأرباح المعلن عنه لجعل الأداء يبدو جيدا).

وفقا للنظرية الايجابية للمحاسبة، فإن الملاك عند وضع خطط مكافآت المديرين يأخذون بعين الاعتبار أن المديرين يستخدمون سلطتهم التقديرية من أجل تحقيق منافع شخصية (Lan & Subhrendu , 2008) .

تتمثل أهم الدوافع التي تجعل المديرين يقومون بإدارة أرباحهم فيما يلي:

1.3. الدوافع التعاقدية

إن السعي للتقليل من تعارض المصالح بين الأطراف ذات المصلحة أدى إلى استخدام البيانات المحاسبية من أجل مراقبة وتنظيم العلاقات التعاقدية بين أصحاب المصالح في الشركة، ومن بين أهم الدوافع التي تنتج عن العقود المبرمة بين مختلف الأطراف ما يلي:

أ. زيادة مكافآت وحوافز الإدارة: يقوم الملاك بعقد اتفاقيات مع المديرين ليطمئنوا بأن هؤلاء الذين يمثلونهم لن يقوموا بأية أعمال تؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة، وتسمى هذه الاتفاقيات بعقود الحوافز والتي تتمثل أساسا في المكافآت التي تعطى للمديرين سنويا إضافة إلى رواتبهم الثابتة، كما أن بعض الشركات تقوم بتقديم الحوافز على شكل حصة من أسهمها عن طريق ما يسمى بخطط امتلاك الأسهم، وهذا حتى يتم تخفيض التعارض في المصالح بين المديرين و الملاك (الدهراوي و سرايا، 2006).

يوضح "Healy" أن إدارة الأرباح تكون في الاتجاه الذي ينسجم مع تعظيم مكافآت المديرين، فعندما تكون الأرباح دون المستوى الذي يسمح بالحصول على المكافأة، فإن الأرباح تدار تصاعديا بحيث يتم تحقيق الحد الأدنى على الأقل للحصول على المكافآت، (Meng ، 2011) في حين تقوم الإدارة بتخفيض الأرباح عندما تصل المكافآت التي يحصل عليها المديرون إلى أعلى حد ممكن، ذلك أن زيادة الأرباح في هذه الحالة لن يتبعها أية زيادة في المكافآت وبتأجيل الأرباح لفترات مستقبلية قد تزيد حصة الإدارة من المكافآت مستقبلا (الداعور و عابد، 2009).

ب. التوافق مع شروط الدين: وفقا لنظرية الوكالة، هناك علاقة تعاقدية بين المديرين والدائنين يمكن أن تولد تضاربا في المصالح، إذ عادة ما تتضمن عقود الدين بعض الشروط التي يضعها الدائنون مثل قيود توزيع الأرباح التي تستوجب عدم توزيع الأرباح إلا إذا استوفى الدائنون أقساطهم من القرض، اضافة الى قيود أخرى مثل القيود على الديون الجديدة لذلك ينشأ لدى المديرين الحافز لإدارة أرباحهم من أجل الوفاء بشروط الدين رغم أن حماية الدائن تستند إلى ضمانات حقيقية بدلا من ذلك. إن الأرباح الكبيرة المفصح عنها في التقارير المالية والقيم الكبيرة حقوق المساهمين، يمكن أن يبعث انطباعا بتحسن نوعية الائتمان ويقدم رسالة إيجابية للمقرضين، لهذا فإن استخدام ممارسات محاسبية احتيالية لتحسين المؤشرات المالية في التقارير قد يؤدي إلى تخفيض تكاليف القروض، غير أن عجز الشركة عن الوفاء الدائم أو المؤقت بالشروط الواردة في العقد يعتبر انتهاكا للاتفاق ويترتب عليه اجراءات عقابية.

ج. تحقيق الأمن الوظيفي: إن فترات ضعف الأداء قد تحفز المديرين على اتخاذ تدابير تعتمد على الحكم الشخصي من أجل إخفاء هذا الضعف وتجنب فقدان وظائفهم وتأثر سمعتهم المهنية، مثل قيام بعض مديري الشركات التي تكون عرضة للاستحواذ بإدارة الأرباح صعودا خلال الربع الأخير الذي يسبق مباشرة عملية الاستحواذ، وذلك محاولة منهم إخفاء ضعف الأداء وبالتالي المحافظة على وظائفهم (Fakhfakh Ben Amar، 2009).

2.3. الدوافع المتعلقة بتوقعات السوق المالي: يتمثل أهمها فيما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. التأثير على أسعار الأسهم: مع وجود العديد من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء، نجد أن هناك من يهتم بمستوى الربح المتوقع، ومنهم من يهتم بمؤشر ربحية السهم، في حين يهتم آخرون بمقدار توزيعات الأرباح على حملة الأسهم؛ ولذلك يلجأ العديد من المديرين إلى ممارسات إدارة الأرباح والتي بدورها تؤدي إلى التقييم الخاطئ لقيم الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، حيث يتم استخدام استراتيجية محاسبية تساعد في إظهار رقم الربح المعلن عنه بصورة تبدو طبيعية ومحاولة تقريبه مع رقم الربح المستهدف؛ هذا ما يساعد على التأثير إيجابيًا على قيمة أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية من خلال تخفيض المخاطر المصاحبة للتقلبات في رقم الربح المعلن عنه، والذي على أساسه يتم قياس نصيب السهم في الأرباح وهو أحد أهم المتغيرات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للسهم في سوق التداول (سامح ، 2012).

ب. مقابلة توقعات المحللين الماليين: إن المستثمرين غالبا ما يعتمدون على وجهات نظر وتوقعات محللي سوق الأسهم للعمل معا على تصنيف الشركات الناجحة؛ لذلك فإن مقابلة أو تجاوز هذه التوقعات يبدو ذو أهمية بالغة بالنسبة للشركة حتى وإن دفعها ذلك لممارسة إدارة الأرباح؛ فإذا كانت الأرباح قبل إدارتها أقل من المستوى المتوقع فإن المديرين يمارسون إدارة الأرباح تصاعديا، أما إذا كانت الأرباح أعلى من التوقعات فإنه يمكن للمديرين الاختيار بين إدارة الأرباح تنازليا والاحتفاظ بالأرباح لفترات لاحقة أو عدم القيام بإدارة الأرباح.

3.3. الدوافع التنظيمية: نوضح أهمها كما يلي:

أ. التقليل من التكاليف السياسية: في ظل فرضية التكاليف السياسية تتعرض بعض الشركات لضغوط سياسية تدفعها لتعديل أرباحها من أجل تجنب هذه التكاليف، وتكون هذه الفرضية صحيحة بالنسبة للشركات كبيرة الحجم و العاملة في قطاعات معينة مثل مجال النفط، الغاز، المواد الكيماوية والتي تكون محط أنظار الدولة.

ب. تخفيض الضرائب المدفوعة: تعتبر الضرائب من أهم الموارد التي تعتمد عليها الدول حيث تقوم بتحصيلها من الشركات بعد احتسابها بناء على رقم الأرباح الوارد في التقارير المالية، وفي المقابل فإن الشركات تنظر لهذه الضرائب على أنها أعباء تسعى دائما إلى التخفيض منها أو الاستفادة في بعض الأحيان من الوفرات الضريبية؛ لذلك فإن إدارة هذه الشركات قد تلجأ إلى استعمال الخيارات المحاسبية التي تتوافق مع تخفيض العبء الضريبي قدر الإمكان مثل الاختيار بين طرق تقييم المخزون (Musfiqur , Monir, & Jamil, 2013).

4. تقنيات إدارة الأرباح

1.4. إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية Real Earnings Management تتمثل أهم أساليبها فيما يلي:

أ. التلاعب بالمبيعات: ينعكس التلاعب بالمبيعات عادة في سلوك المديرين الذين يقومون بزيادة مبيعات السنة الحالية من خلال تقديم عروض لفترات محددة مثل التخفيضات في الأسعار أو منح شروط ائتمان أكثر تساهلا، وذلك محاولة منهم زيادة الأرباح المعلن عنها لنفس السنة، غير أن المبيعات المرتفعة يمكن أن تختفي مرّة واحدة نتيجة ظروف اقتصادية، فتضطر الشركة للعودة إلى الأسعار القديمة (Wexia & Jeong , 2013) .

ب. الإفراط في الإنتاج: يلجأ المديرون في المؤسسات الإنتاجية إلى زيادة الإنتاج لتوزيع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات من أجل تخفيض تكلفة الوحدة (بما أن التخفيض في التكاليف الثابتة لكل وحدة لا يقابله أي زيادة في التكلفة الحدية لكل وحدة فإن التكلفة الإجمالية للوحدة الواحدة تنخفض)، مما ينتج عنه انخفاض تكلفة المنتجات المباعة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الأرباح المعلن عنها (Roychowdhury s.، 2006) ، في حين أنه قد يترك جزء كبير من تكاليف الإنتاج في حساب المخزون، وأن المخزون الزائد يمكن أن يتعرض إلى الإهمال أو التلف إذا لم يتم التصرف فيه بشكل عقلاني مما قد يسبب خسارة مستقبلا.

ج. خفض النفقات التقديرية: إن التخفيض في النفقات التي تدفع نقدا يؤثر ايجابيا على التدفقات النقدية في الفترة الحالية، بينما قد يؤثر سلبا على التدفقات النقدية المستقبلية، فالانخفاض غير الطبيعي لمصاريف الإعلانات مثلا، يمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يؤدي إلى انخفاض إيرادات المبيعات في المستقبل، كذلك التخفيض غير الطبيعي في نفقات تدريب العمال يمكن أن يضر بالقدرة التنافسية للشركة على المدى الطويل.

2.4. إدارة الأرباح في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP تتمثل أهم أساليب التلاعب فيما يلي:

أ. إدارة المستحقات يتم حساب المستحقات من خلال الفرق بين التدفقات النقدية من العمليات وصافي الربح، إلى مستحقات غير اختيارية تتعلق بمستوى نشاط الشركة، ومستحقات اختيارية تتعلق مباشرة بمعالجة المديرين للبيانات المحاسبة، ويعد الجزء الأخير الأكثر عرضة للتلاعب (Ghaoui، 2008). أما إدارة الاستحقاق فهي نشاط تقوم من خلاله الإدارة بزيادة أو تخفيض مستويات المستحقات المحاسبية مثل حسابات الذمم المدينة، حسابات المخزون، حسابات الدفع، الإيرادات المؤجلة، المطلوبات المستحقة، النفقات المدفوعة مسبقا؛ بهدف الوصول إلى مقدار الربح المستهدف (Bala، 2003).

ب. الخيارات المحاسبية

- **التغييرات المحاسبية الاختيارية:** تصنف التغيرات المحاسبية إلى ثلاث أنواع هي: (Comiskey & Mulford، 2002)

التغير في المبادئ المحاسبية: من أمثلة التغيرات في المبادئ المحاسبية: التغير من طريقة تقييم المخزون والتغيير في طريقة المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاءات طويلة الأجل كالتغيير من طريقة اكتمال العقد إلى طريقة نسبة الإنجاز.

التغيير في التقديرات المحاسبية: مثال ذلك قيام الإدارة بتقدير العمر الإنتاجي لأصل ما بـ 10 سنوات وبعد مرور 3 سنوات، تم تقدير عمره على أنه 8 سنوات فقط، عندئذ يتم استهلاك قيمته الدفترية المتبقية على عمره الإنتاجي المتبقي والمقدر بـ 5 سنوات.

التغيير في الوحدات محل التقرير: قد تلجأ الشركة في بعض الأحيان إلى توسيع نطاقها من خلال عمليات الاندماج أو تغيرات في الوحدات التابعة مما ينتج عنه ضرورة تجميع المصالح، في هذه الحالة يجب إعادة صياغة التقارير المالية التي يتم عرضها لتعكس عملية الاندماج.

- **اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية:** عندما يصدر معيار محاسبي جديد، فإنه يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق ومع ذلك فإنه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الميعاد المحدد ويتاح بذلك للشركات فرصة الاختيار بين التطبيق المبكر أو الانتظار حتى الميعاد المحدد (حماد، 2005).
- **سوء استخدام السياسات المحاسبية:** لا يمكن للمعايير والسياسات المحاسبية أن تغطي كل جوانب المعاملات الاقتصادية، لهذا السبب تتوفر المرونة في هذه السياسات وهو ما يتيح الفرصة أمام بعض المديرين ممارسة التلاعب داخل الإطار القانوني، مثال ذلك استغلال بعض الثغرات في معايير الاعتراف بالإيرادات (تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات لزيادة أو خفض الأرباح) (Zulfiqar ، 2011).

3.4. الإدارة التعسفية للأرباح Abusive Earnings Management يتمثل أهمها فيما يلي:

أ. إدارة الأرباح من خلال الإيرادات: إن المعايير المحاسبية لا تحدد بشكل دقيق أنسب الأوقات للاعتراف بالإيراد، مما قد يؤدي إلى استغلال هذه المرونة بشكل سيئ من قبل المديرين للتلاعب في عملية التقرير، باستخدام عدة طرق أهمها (شرويدر، كلارك، و كاثي، 2006) :

تعجيل الاعتراف بالإيراد: يتم التلاعب من خلال عدة أساليب مثل: تسجيل الإيراد في وقت تقديم الخدمة وقبل الانتهاء منها، أو قبل التأكد من اكتمال الصفقة وقبول العميل؛ أو تسجيله على الرغم من عدم التأكد من مقدرة العميل على السداد.

تأجيل الاعتراف بالإيراد: يتم ذلك من خلال نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة، بهدف تخفيض الأرباح الجارية (الحالية) ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحا، إذ عادةً ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية جيدة، فيتم ترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصيبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتراف بإيرادات وهمية: تلجأ إدارة بعض الشركات بدافع تضخيم الإيرادات إلى الاعتراف بإيرادات تخص طلبيات متوقعة فقط أو في حالات أخرى قد يتم تسجيل مبيعات عن طلبيات غير موجودة أصلا، من أجل التأثير على التوقعات حول قدرة الشركة على توليد الأرباح.

ب. إدارة الأرباح من خلال المصاريف: تكمن أهم أساليب التلاعب من خلال المصاريف فيما يلي: (Mulford و Comiskey، 2002).

سياسات رسملة المصاريف: إن تحكم المديرين في توقيت بدأ عملية الرسملة، يمكنهم من التحكم في زيادة أو تخفيض مبالغ الرسملة وعليه زيادة أو تخفيض الأرباح المعلن عنها للفترة الحالية.

تخفيض الديون المشكوك في تحصيلها: تقوم الإدارة بالتلاعب من خلال تخفيض المخصصات للتأثير على المصروفات بهدف زيادة أرباح الفترة، وعلى العكس من ذلك قد تلجأ إلى المبالغة في تقدير المخصصات واستخدامها في السنوات التي تكون فيها أوضاع الشركة غير جيدة، لتتمكن من التحكم في تقلبات الأرباح.

المبالغة في تقييم مخزون آخر فترة: من أجل التخفيض في تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي زيادة الربح على غير الحقيقة، كأن يتم التلاعب في جرد وحدات المخزون، تأجيل تخفيض أو شطب المخزون والذي يحتاج لإعطاء حكم شخصي من قبل المديرين حيث ينم تأجيل مثل هذه القرارات حسب ما يخدم مصالحهم.

5. الجانب التطبيقي للدراسة

1.5. الطريقة والاجراءات

1.1.5. الشركات المعنية بالدراسة

من أجل القيام بهذه الدراسة تم أخذ مجموعة من الشركات الجزائرية والمقدر عددها بعشر (10) شركات للفترة الممتدة بين سنتي 2012 و2014 تم اختيارها كما يلي:

- شركات مساهمة مدرجة في بورصة الجزائر والمقدر عددها بثلاث (03) شركات وتجدر الاشارة إلى أن بورصة الجزائر تحتوي على (05) شركات فقط، تم استبعاد شركتين (02) لعدم توفرهما على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة.

- شركات مساهمة غير مدرجة متواجدة بولاية "سطيف" شرق الجزائر والمقدر عددها بسبع (07) شركات، وهي الشركات التي تمكنا من الحصول على بياناتها اللازمة لإجراء الدراسة.

وعليه تكون لدينا 30 مشاهدة (10شركات خلال 3سنوات)؛ والجدول الموالي يوضح قائمة الشركات المعنية بالدراسة ونشاطها الاقتصادي.

الجدول رقم (01): الشركات المعنية بالدراسة

اسم الشركة	النشاط	اسم الشركة	النشاط
AMC	انتاج اجهزة القياس والمراقبة	ERIAD	انتاج المواد الغذائية
BCR	انتاج البراغي والصنابير	SCAEK	انتاج الاسمنت
EDIMCO	توزيع مواد البناء	AOURASSI*	الخدمات الفندقية
EMIVAR	الاستصلاح والتهيئة الريفية	ROUIBA*	انتاج وتسويق المشروبات
ENPEC	انتاج وتسويق الاجهزة الكهروكيميائية	SAIDAL*	انتاج الأدوية

* شركات مدرجة ببورصة الجزائر

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على موقع بورصة الجزائر http://www.sgbv.dz والمعلومات المقدمة من قبل الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري لولاية سطيف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.5. نموذج قياس ادارة الأرباح

عادة ما يتم استخدام نماذج الاستحقاق الكلي للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، أين يتم استخدام المستحقات الاختيارية كبديل عن ادارة الأرباح وتجدر الاشارة أن المستحقات الكلية تنقسم إلى مستحقات غير اختيارية تتعلق بمستوى النشاط العادي للشركة ومستحقات اختيارية (تقديرية) تتعلق بمعالجة المديرين للبيانات المحاسبية بحيث تخضع للسطلة التقديرية للمديرين، كما تعتبر الجزء الأكثر تعرضا للتلاعب المحاسبي ولذلك تستخدم كبديل لقياس ممارسات إدارة الأرباح.

توجد العديد من النماذج التي تم استخدامها من أجل قياس ممارسات إدارة الأرباح من بينها نموذج Jones 1995 المعدل، أين يتم تقدير المستحقات غير الاختيارية عادة كدالة خطية من التغير في إيرادات المبيعات، التغير في صافي العملاء واجمالي الأصول المادية (PPE)، أما الجزء المتبقي من إجمالي المستحقات فيعبر عن المستحقات الاختيارية التي تعتبر مؤشرا عن ممارسات إدارة الأرباح؛ ويعتبر نموذج Jones المعدل 1995 أكثر النماذج المستعملة لتقدير المستحقات الاختيارية.

3.1.5. خطوات قياس إدارة الأرباح

يتم قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية التي تعتبر بديل لقيام الشركات بإدارة أرباحها، وذلك باستخدام نموذج Jones 1995 المعدّل، فيتم أولا حساب المستحقات الكلية، ثم حساب المستحقات غير الاختيارية وطرحها من المستحقات الكلية للوصول إلى قيمة المستحقات الاختيارية كما توضحه المعادلة التالية:

$$TAit/Ait\text{-}1 = NDAit/Ait\text{-}1 + DAit/Ait\text{-}1$$

حيث أن:

TAit: المستحقات الكلية للشركة i في الفترة t.

NDAit : المستحقات غير الاختيارية للشركة i في الفترة t.

DAit: المستحقات الاختيارية للشركة i في الفترة t.

Ait-1: مجموع الأصول للشركة i في بداية الفترة t (نهاية الفترة t -1)

ويتم ذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى:** يتم حساب المستحقات الكلية لكل شركة على حدى وفي كل سنة من سنوات فترة الدراسة؛ وفقا للمعادلة الموالية:

$$TAit = Nlit - CFOit$$

حيث أن:

TAit : المستحقات الكلية للشركة i في الفترة t.

Nlit: النتيجة الصافية للشركة i وفي الفترة t.

CFOit: التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية للشركة i وفي الفترة t.

- **الخطوة الثانية**: تحديد المتغيرات المستخرجة من القوائم المالية وتقدير معلمات النموذج لكل سنة باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) نسخة 21؛ وفقا للمعادلة التالية:

$$TAit/Ait\text{-}1 = \alpha 1\,(1/Ait\text{-}1) + \alpha 2\,[(\Delta REVit - \Delta RECit)/Ait\text{-}1] + \alpha 3\,(PPEit/Ait\text{-}1) + eit$$

حيث أن:

Ait-1 : مجموع الأصول للشركة i في بداية الفترة t (نهاية الفترة t-1).

ΔREVi : التغير في رقم الأعمال للشركة i في الفترة t.

ΔRECit : التغير في صافي حساب العملاء للشركة i في الفترة t.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

PPEi : إجمالي الممتلكات والمنشآت والمعدات للشركة i وفي الفترة t.

eit : مقدار الخطأ للشركة i وفي الفترة t (يمثل المستحقات الاختيارية).

α1 ، α2 ، α3 : معلمات معادلة النموذج.

- **الخطوة الثالثة:** تقدير المستحقات غير الاختيارية باستخدام المعلمات المقدرة في الخطوة السابقة وفقا للمعادلة:

$$NDAit/Ait\text{-}1 = \alpha 1\,(1/Ait\text{-}1) + \alpha 2\,[(\Delta REVit - \Delta RECit)/Ait\text{-}1] + \alpha 3\,(PPEit/Ait\text{-}1)$$

حيث أن:

NDAit : المستحقات غير الاختيارية للشركة i في الفترة t.

- **الخطوة الرابعة:** تقدير المستحقات الاختيارية وفقا للمعادلة:

$$DAit/Ait\text{-}1 = TAit/Ait\text{-}1 - NDAit/Ait\text{-}1$$

حيث أن:

DAit : المستحقات الاختيارية للشركة i في الفترة t.

- **الخطوة الخامسة:** تقدير ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- تحديد القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية: ذلك أن القيمة الموجبة تعني قيام الشركة بإدارة أرباحها صعودا (تضخيم الأرباح المعلن عنها)، بينما القيمة السالبة تعني قيام الشركة بإدارة أرباحها نزولا (تقليص الأرباح المعلن عنها) وفي كلا الحالتين فقد تم استخدام المستحقات الاختيارية لإدارة الأرباح؛
- جمع القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية خلال سنوات الدراسة لكل شركة ثم تقسيمها على عدد سنوات فترة الدراسة؛
- مقارنة قيم المستحقات الاختيارية مع قيمة متوسط المستحقات الاختيارية: حيث إذا كانت قيمة المستحقات الاختيارية لشركة معينة في إحدى السنوات أكبر من قيمة متوسط مستحقاتها، تكون الشركة قد قامت بإدارة أرباحها، ويتم إعطاء المتغير الوهمي (1) لهذه الشركة خلال تلك السنة، وفي الحالة المعاكسة أين تكون المستحقات الاختيارية أصغر من قيمة المتوسط يتم إعطاء المتغير الوهمي (0) لهذه الشركة.

2.5. تحليل النتائج

بعد تقدير المستحقات الاختيارية وفقا للخطوات السابقة، يتم تحديد الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الارباح وفقا للخطوة الخامسة، وقد تم تلخيص النتائج في الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): التكرارات والنسب المئوية للشركات الممارسة والشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح

البيان / السنة	الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
2012	02	20	08	80	10	100
2013	06	60	04	40	10	100
2014	06	60	04	40	10	100
فترة الدراسة	**14**	46.67	**16**	53.33	**30**	100

المصدر: إعداد الباحثتين، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

1.2.5. الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح

تبين النتائج المتوصل إليها أن تكرارات عدم القيام بإدارة الأرباح بلغت 16 أي ما نسبتة 53.33% من مجموع الشركات خلال فترة الدراسة ككل؛ حيث تعتبر سنة 2012 الفترة الأقل ممارسة لإدارة الأرباح أين بلغت نسبة الشركات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تقم بإدارة أرباحها 80%؛ أما في سنتي 2013 و 2014 فان النسبة انخفضت الى النصف أي أن ممارسات ادارة الارباح ارتفعت خلال هاتين السنتين.

2.2.5. الشركات الممارسة لإدارة الأرباح واتجاه هذه الممارسات

إن قيام الشركة بإدارة أرباحها، يكون إما بتضخيم الأرباح أو تخفيضها، وعليه فإنه يتم التعرف على اتجاه إدارة الأرباح صعودا أو نزولا من خلال قيم المستحقات الاختيارية، حيث يتم حساب متوسط هذه المستحقات لإجمالي الشركات مقسوما على إجمالي الأصول في كل سنة ثم لفترة الدراسة ككل؛ كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): احصائيات المستحقات الاختيارية مقسومة على اجمالي الأصول

البيان / السنة	أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية	أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	الانحراف المعياري
2012	-0,0901402400	0,0889293069	-0,0220480432	0,0502314368
2013	-0,0734710782	0,0912646292	0,0057377152	0,0607188805
2014	0,0040832705	0,1055905778	0,0589674719	0,0378188043
فترة الدراسة	-0,0901402400	0,1055905778	0.0142190480	0.0594975335

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- قيمة المستحقات الاختيارية (مقسومة على اجمالي الأصول) تراوحت بين قيم سالبة وأخرى موجبة ففي سنة 2012 كان متوسط المستحقات سالبا مما يعني أن أغلب الشركات قامت بإدارة أرباحها بهدف تخفيض الأرباح المعلن عنها، بينما في سنتي 2013 و2014 فقد كان متوسط المستحقات موجبا مما يعني أن أغلب الشركات قامت بإدارة أرباحها بهدف تضخيم الأرباح المعلن عنها.
- متوسط المستحقات الاختيارية لفترة الدراسة ككل كان موجبا وهو ما يعني أن أغلب الشركات التي قامت بإدارة أرباحها استخدمت المستحقات الاختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم الأرباح المعلن عنها خلال فترة الدراسة.

ومن أجل التأكد من معنوية ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة سيتم استخدام الاختبار الاحصائي (Binomial Test) كما سيتم توضيح ذلك في النقاط الموالية.

3.5. اختبار فرضية الدراسة

من أجل اختبار فرضية الدراسة التي تمت صياغتها كما يلي:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لقيام الشركات الجزائرية محل الدراسة بانتهاج ممارسات ادارة الأرباح.

H1: توجد فروق ذات دلالة احصائية لقيام الشركات الجزائرية محل الدراسة بانتهاج ممارسات ادارة الأرباح.

وبما أنه تم إعطاء القيمة (1) للشركة التي تقوم بإدارة أرباحها والقيمة (0) عندما لا تقوم الشركة بإدارة أرباحها؛

فإنه تم استخدام: **اختبار ذو الحدين (Binomial Test)**.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (04): نتائج اختبار Binomial Test لفرضية الدراسة

		Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification exacte (bilatérale)
EM2012	Groupe 1	0	8	,80	,50	,109
	Groupe 2	1	2	,20		
	Total		10	1,00		
EM2013	Groupe 1	1	6	,60	,50	,754
	Groupe 2	0	4	,40		
	Total		10	1,00		
EM2014	Groupe 1	0	4	,40	,50	,754
	Groupe 2	1	6	,60		
	Total		10	1,00		
EM2012to2014	Groupe 1	0	16	,53	,50	,856
	Groupe 2	1	14	,47		
	Total		30	1,00		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- في سنة **2012**: قيمة مستوى الدلالة لاختبار ذو الحدين الخاص بمدى قيام الشركات بإدارة الأرباح، يقدر بـ 0,109 وهو أكبر من قيمة مستوى المعنوية المقدر بـ 0.05، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى قيام الشركات بإدارة الأرباح، أي أن: بعض الشركات تقوم بإدارة أرباحها والبعض الأخر لا تقوم بإدارة أرباحها.
- في سنتي **2013 و 2014**: قيمة مستوى الدلالة لاختبار ذو الحدين الخاص بمدى قيام الشركات بإدارة الأرباح، يقدر بـ 0,754 وهو أكبر من قيمة مستوى المعنوية المقدر بـ 0.05، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى قيام الشركات بإدارة الأرباح، أي أن: بعض الشركات تقوم بإدارة أرباحها والبعض الأخر لا تقوم بإدارة أرباحها.
- في **فترة الدراسة ككل**: قيمة مستوى الدلالة لاختبار ذو الحدين الخاص بمدى قيام الشركات بإدارة الأرباح، يقدر بـ 0,856 وهو أكبر من قيمة مستوى المعنوية المقدر بـ 0.05، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المنتهجة لإدارة الأرباح والشركات غير المنتهجة لهذه الممارسات؛ وهو ما يجعلنا **نقبل الفرضية العدمية** التي تنص على ما يلي: **لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لقيام الشركات الجزائرية محل الدراسة بانتهاج ممارسات ادارة الأرباح.**

وعليه فإنه لا يمكن الحكم على أن غالبية الشركات محل الدراسة تقوم بإدارة أرباحها أو أن الغالبية منها لا تقوم بإدارة أرباحها.

6. النتائج والتوصيات

إن الدراسة التي قمنا بإنجازها وبعد اختبار الفرضية التي تمت صياغتها من أجل الاجابة على اشكالية الدراسة، تبين لنا أنه لا يوجد اتجاه معين لانتهاج الشركات الجزائرية محل الدراسة لممارسات ادارة الأرباح، حيث بينت نتائج اختبار المعنوية أنه خلال فترة الدراسة الممتدة من 2012 إلى 2014 قامت بعض الشركات بإدارة أرباحها بينما لم تقم شركات أخرى بذلك وهذا دون ترجيح الأغلبية للشركات المنتهجة لإدارة الأرباح ولا للشركات غير المنتهجة لهذه الممارسات، ويمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفسير ذلك باختلاف الدوافع التي تجعل المديرين يقومون بالتلاعب برقم الأرباح المعلن عنه، فالشركات المنتهجة لإدارة الأرباح لديها عدة دوافع للقيام بذلك منها:

- اظهار الشركة في حالة جيدة على عكس الواقع خاصة بالنسبة للشركات التي تسجل خسائر متتالية.
- ضمان استمرارية الشركة، ذلك أن الأرباح المحققة من قبل الشركة تعتبر من أهم المؤشرات التي تدل على إستمراريتها.
- رغبة المديرين في الحفاظ على مناصبهم خاصة في حالة الشركات ذات الأداء ورقم الأرباح المنخفض، إضافة إلى الرغبة في الحصول على مكافآت عند اظهار رقم أرباح مرتفع.
- رفع سعر السهم بالنسبة للشركات المدرجة إلا أنه لا يمكن اعتبار ذلك دافعا قويا نظرا لغياب سوق مالي كفء في الجزائر.
- محاولة تخفيض العبء الضريبي من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب من أجل تخفيض الأرباح المعلن عنها وبالتالي تخفيض الضرائب المسددة.

أما بالنسبة للشركات التي لم تقم بإدارة أرباحها في سنوات معينة فقد يرجع سبب ذلك إلى غياب الدوافع السابقة الذكر في هذه السنوات، أو عدم تمكن المديرين من ذلك بسبب آليات الرقابة في هذه الشركات.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه بالرغم من أن اعداد التقارير المالية يتم وفقا لأسس معينة تتمثل في المعايير المحاسبية المتعارف عليها وضمن اطار رقابي داخلي وخارجي يتمثل أساسا في التدقيق الداخلي والخارجي، إلا أن ذلك لم يمنع مديري بعض الشركات من التلاعب بالأرقام الواردة في هذه التقارير سواء ضمن المعايير المتعارف عليها باستغلال المرونة التي تحتويها المبادئ المحاسبية أو بالخروج عن هذه المعايير والمبادئ، ولذلك فإنه لاكتشاف الممارسات الاحتيالية وتجنبها فإنه ينبغي التركيز على بعض النقاط أهمها:

- زيادة الوعي من خلال التعرف وفهم الممارسات المحاسبية الاحتيالية وخاصة تلك التي تعتمد على الحكم الشخصي للمديرين، حيث يصعب اكتشاف بعض الممارسات مثل ادارة الأرباح التي تعتمد في احيان كثيرة على تقنيات محاسبية معقدة.
- تفعيل الرقابة الداخلية للشركات بدأً بمجلس الإدارة الذي يعتبر الهيكل الرقابي الأول لأداء المؤسسة إضافة إلى الهياكل الأخرى وخاصة قسم التدقيق الداخلي الذي يعتبر الأكفأ في اكتشاف الغش والاحتيال.
- التشجيع على انشاء لجان متخصصة على مستوى مجالس الادارة خاصة لجنة التدقيق، التي تعتبر شبه منعدمة الوجود في الشركات الجزائرية.
- الحرص على فعالية الرقابة الخارجية التي تفرض على الشركات الجزائرية وذلك من خلال تفعيل دور محافظي الحسابات وهيئة مراقبة الأسواق.

7. قائمة المراجع

Bala, D. (2003). *Earnings management with accruals and financial engineering.* Récupéré sur ruf.rice.edu: http://www.ruf.rice.edu/~bala/files/EM_and_financial_Engineering-the_accountants_world_ICFAI_02-2003.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Chekili, S. (2012). Impact of Some Governance Mechanisms on Earnings Management: An empirical validation within the tunisian market. *Journal of Business Studies Quarterly, 03*(03), 95-104.

Fakhfakh Ben Amar, I. (2009). Free cash-flow, gestion des resultats et gouvernement des entreprises : Etude comparative des entreprises Françaises et Americaines. *Thèse du Doctorat*, 60. Ardenne: Université de Reims Champagne.

Ghaoui, C. (2008). La manipulation des résultats explique-t-elle la performance financière a moyen et long terme des émissions subséquentes d'action. *Mémoire de la Maitrise en Administration des Affaires*, 29. Montréal, Canada: Universite du Québec.

Healy, P., & Wahlen, J. (1999). A review of the earnings management literature and its implication for standard setting. *Accounting Horizons, 13*(04), 368.

Lan , S., & Subhrendu , R. (2008). Fundamental determinants, opportunistic behavior and signaling mechanism: an integration of earnings management perspectives. *International Review of Business Research Papers, 04*(04), 410.

Meng , Y. (2011). Earning management incentives and techniques in china's listed companies . *Proceeding of the 7 th international conference on innovation and management* (p. 1134). China : Wuhan University.

Mulford , c., & Comiskey, E. (2002). *Charles W. Mulford, Eugene E Comiskey, The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices p. 288.* USA: John Wiely & Sons.

Musfiqur , R., Monir, U., & Jamil, S. (2013). Md.Musfiqur Rahman, Md.Monir Uzzaman, Md.Jamil Sharif, Techniques motives and controls of earnings management. *International journal of information technology and business management, 11*(01), 29.

Okolie, A. (2013). Audit Quality and Accrual – Based Earnings Management of Quoted Companies in Nigeria. *IOSR Journal of Economics and Finance, 02*(02), 7-16.

Roychowdhury , s. (2006). Earnings Management through Real Activities Manipulation. *Journal of Accounting and Economics*, 335-370.

Schipper , K. (1989). commentary: earnings management, Accounting horizons. *Accounting horizons*, 92.

Wexia , G., & Jeong , b. k. (2013). Real earnings management and the cost of new corporate bonds. *Journal of Business Research*, 02.

Zulfiqar , S. (2011). Use or abuse of creative accounting techniques. *International Journal of Trade, 02*(06), 533.

الدهراوي ,ك & ,.سرايا ,م .ا .(2006) .*دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة* .الاسكندرية ,مصر :المكتب الجامعي الجديد.

جبر ابراهيم الداعور، و محمد نواف عابد. (2009). أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية. *مجلة الجامعة الإسلامية، 17*(01)، 825.

شرويدر ,ر .,كلارك ,م & .,كاثي ,ج .(2006) .*نظرية المحاسبة، دار المريخ*) .خ .ع .كاجيجي ,إ .م .فال & ,ع .الكيلاني (.Trads , الرياض ,السعودية :دار المريخ.

طارق عبد العال حماد. (2005). *حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف-*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

عيسى ,س .ك .(2008) .أثر المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح :دراسة تطبيقية .*مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*.13 ,(02)*45* ,

محمد رضا سامح . (2012). أثر جودة المراجعة على جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 08*(04)، 737.

* **GAAP:** Generally Accepted Accounting Principles.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com